﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٢١﴾

[الشورى: 21]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

تَوبيخُ المُنحَرِفينَ عَنِ الشَّرعِ

لمّا ذكر الله تعالى ما شَرَعَهُ مِنَ الدّين ممّا وصّى به نوحًا والنَّبيّين مِن بَعْدِه، وتقرَّر ذلك، فبانَتْ أصولُ هذا الدّين، واتَّضحت معالِمُه، وخَتَم ذلك ببيانِ القانونِ الأعظم في أمْرِ الدّارَين، فكانَ التَّقدير: هذا شرعُ اللهِ سُبْحانَه الذي رَضيَهُ للعباد، فهَل قَبِلوه؟ بيَّن سُبحانه على وجهِ التَّنبيه والتَّوبيخ على ما هو الأصلُ في الانحرافِ عنِ الشَّرعِ، فقالَ: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿شَرَعُواْ﴾: (شرع) تدلُّ تَصْريفاتُه على شيءٍ يُفتَحُ في امتدادٍ يكونُ فيه[2]، ومِن ذَلِكَ: الشَّريعةُ، وهي موردِ الإبلِ على الماءِ الجاري، ويُقال: أشرعَ ناقتَهُ؛ إذا أدخلَها في شَريعَةِ الماء[3]، والشَّريعَةُ: ما سنَّهُ اللهُ تعالى مِنَ الدّين، وأمَرَ بِهِ[4]، وسُمّيت شريعَةً تَشْبيهًا بشريعَةِ الماءِ، مِن حيثُ إنَّ مَن شرَعَ فيها على الحقيقَةِ؛ رَوِيَ، وتطهَّر[5].

و﴿شَرَعُواْ﴾ في الآيةِ الكَريمَةِ مَعْناهُ: ابتَدعوا لَهُم دينًا يتدَيَّنونَ بِهِ.

2) ﴿ٱلدِّينِ﴾: (دين) تدلُّ تَصْريفاتُه عَلى مَعْنى اللُّزوم، فَتَأتي في العربيَّةِ على أوْجُهٍ تَرْجِع كلُّها إلى شيءٍ يَلْزَمُ الإنسانَ، أو يلزمُهُ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 290.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (شرع).
(3) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: (شرع).
(4) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصل: (شرع).
(5) الرّاغب، المفردات الكريم: (شرع).

الإنسانُ[1]، وأرْجَعَ ابنُ فارسٍ هذهِ المادَّةَ إلى جِنْسٍ مِنَ الانقيادِ والذُّلِّ[2]، وهذا والذي قبلَهُ مُتلازِمانِ.

ووَرَدَ الدّين في القرآن على أوْجُهٍ، بلغَ بها ابنُ الجَوْزيِّ إلى أحَدَ عَشَرَ وجْهًا[3].

3) ﴿يَأْذَنْ﴾: (أذن) تدلُّ كثيرٌ مِن اشتقاقاتِهِ على مَعْنَى العِلْمِ[4]، والتَّأْذينُ: الإعْلامُ[5]، ومِنهُ الأذانُ الشَّرْعيُّ؛ إذ هوَ الإعلامُ بِدُخولِ وقتِ الصَّلاةِ بألفاظٍ مخصوصَةٍ[6]، يُقال: أُذِّنَ بالصَّلاةِ، أي: أُعْلِمَ بِها[7].

والإذْنُ: الإباحَةُ، وقولُ اللّهِ تعالَى: ﴿مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ بمعنى: ما لَم يُبِح اللّهُ سُبحانَهُ لَهُم ابتِداعَهُ[8].

4) ﴿ٱلْفَصْلِ﴾: (فصل) تدور اشتقاقاتُه على تَمْييزِ شيءٍ مِن آخرَ وإبانَته عَنْهُ، تقولُ: فَصَلْتُ الشَّيء فَصْلًا؛ إذا: أبَنْتَه، ومنهُ سُمّي الحاكِمُ فَيْصَلًا؛ لأنَّه يُميِّز الحقوقَ[9]، وقَوْلُ اللّهِ تَعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ﴾، أي: لَولا ما تقدَّم مِن وعْدِ اللّهِ سُبحانَهُ أنَّه يَفْصِلُ بينَهُم يومَ القيامَةِ؛ لَفَصَلَ بينَهُم الآنَ[10]، فكَلِمَةُ الفَصْلِ: القَضاءُ السّابِقُ[11].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

التَّنْبيهُ عَلى عَواقِبِ الانحِرافِ عَنِ الشَّرْعِ المُنَزَّلِ

يَذْكُر اللّهُ سُبحانَهُ أنَّ المُشْرِكينَ باللّهِ تَعالى قَد ابتَدَعوا في الدّينِ شِرْكًا وضَلالًا لَم يأذَنْ بِهِ اللّهُ تَعالى، ألَهُم شُرَكاءُ من دون اللّهِ

(1) العسكري، الوجوه والنظائر، ص: 217.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (دين).
(3) ابن الجوزي، نُزهة الأعين النَّواظر، ص: 297 - 299.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (أذن).
(5) نشوان الحِميريّ، شمس العلوم: (أذن).
(6) النّفراوي، الفواكه الدّواني: 1/ 171.
(7) الفيّومي، المصباح المنير: (أذن).
(8) ابن جرير، جامع البيان: 21/ 522.
(9) ابن فارس، مقاييس اللغة: (فصل).
(10) الهروي، الغريبين في القرآن والحديث: (فصل).
(11) القِنّوجي، فتح البيان: 1/ 593.

سُبحانَهُ شَرَعوا لَهُم ذَلِكَ؟ ولولا قضاءُ اللهِ وقَدَرُه بإمْهالِهِم وعدمِ تَعْجيلِ العذابِ لَهُم في الدُّنيا؛ لكانَ قَد قُضيَ بينَهُم بِحُلولِ العِقاب، وإنَّ الكافِرين الظّالِمين لَهم يومَ القيامَةِ عذابٌ موجِعٌ وأليمٌ[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

سِرُّ فَصْلِ هَذِهِ الآيَةِ عَمّا قَبْلَها:

تَوْبيخُ المُشْرِكينَ عَلى إعراضِهِم عَن شَرْعِ اللهِ سُبْحانَهُ

فُصِل قولُ الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ عمّا قبلَهُ؛ للتَّغاير بين الجمل من حيث الإنشاء والخبر، فهذه الجملة إنشائيَّة من حيث اللَّفظ، ويمكن أن يكون الفصل لِوُقوعِها استِئنافًا بيانيًّا، فبَيْنَ الجُملَتَيْنِ شبهُ كمالِ الاتِّصال، وذلكَ لأنَّ الله تعالى لَمّا بيَّن ما شرَعَهُ من الدّين ممّا وصّى به الأنبياءَ كلَّهُم، فبانَت بذَلِكَ أصولُ الشَّريعة، واتَّضحَت فروعُها وتفاصيلُها، وكان مُقْتَضى ذلك أنَّ ذلك هو شرع الله تعالى الذي رَضيَهُ لعِباده؛ أورثَ ذلك سُؤالًا، وهو: هَل قبلَهُ هَؤُلاء المُشْرِكونَ؟ فجاءَ الجوابُ مُبَيِّنًا أنَّهم أعْرَضوا عنهُ، ولَم يَنْقادوا له، وأُخرِجَ الجوابُ على طريقِ التَّوبيخ لهم، فقالَ سُبْحانَهُ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾[2].

دلالَةُ ﴿أَمْ﴾ في صَدْرِ الآيَةِ:

مُخالَفَةُ الشَّرائِعِ الإلَـهيَّةِ وتَلَقّي الشِّرْكِ مِن أئِمَّةِ الضَّلالِ

﴿أَمْ﴾ في قولِ اللهِ تَعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ منقَطِعَةٌ، وهي بِمَعْنى (بل) التي للإضرابِ، وهو إضرابٌ انتِقاليٌّ؛ إذِ المُرادُ الانتِقالُ مِنَ الكلام على تفرُّقِ أهلِ الشَّرائع السّابقة في شَرائِعِهم إلى الكلام عَلى ما يُشْبِهُ ذلكَ من الاختِلاف في أصلِ الدّين؛ وهو مُخالفَةُ أهلِ الشِّرك للشَّرائع كُلِّها وتَلَقّيهم الشِّركَ مِن رُؤوسِ الكُفْرِ وأئمَّةِ الضَّلال[3].

(1) نخبة من أساتذة التفسير، التَّفسير الميسّر، ص: 485.

(2) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 290.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 76، وابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 32، والآلوسي، روح المعاني: 13/ 28.

ويجوزُ أن تكونَ ﴿أَمۡ﴾ مُتَّصلة معادلَةً لهمزةِ الاستفهام، فيَكونُ في الكلامِ إضمارٌ، والتَّقدير: أيقبَلون ما شرعَهُ اللّه تعالى مِنَ الدّين، أم لَهُم آلهة شرَعوا لَهُم دينًا غيرهُ[1]؟.

دلالَةُ الاستِفْهامِ في الآيَةِ:

الاستفهامُ المُستَفادُ مِن قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ خرجَ عَن أصلِه مِن إرادَةِ طلَبِ العِلْمِ بشَيءٍ لَم يكُن معلومًا مِن قبلُ إلى مَعنى التَّوبيخ والتَّقريع[2]، وفيه مَعْنى التَّهكُّم أيضًا، فأمّا التَّوبيخ والتَّقريع؛ فراجِعانِ إلى تَشْريعِهِم مِنَ الدّين ما لَم يأذَنْ بِهِ اللّه تَعالى، وأمّا التَّهكُّم؛ فعائِدٌ إلى مَن شَرَعوا لَهُم الشِّركَ[3].

التَّوْبيخُ والتَّهَكُّمُ عَلى إحداثِ الشِّرْكِ

دلالَةُ تَقْديمِ الجارِّ والمَجْرورِ ﴿لَهُمۡ﴾:

قُدِّم الجارُّ والمجرورُ ﴿لَهُمۡ﴾ مِن قولِ اللّه تَعالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾؛ لإفادَةِ القَصْرِ والاخْتِصاص، وذلكَ يومِئُ إلى أنَّ هَؤُلاء المُشْركين اتَّخذوا شُركاء اختَصّوا بهم، وابتَدَعوهُم، وجَعَلوهُم جُزْءًا من حياتِهم، وذلك يَقتَضي أنَّ هَؤُلاءِ المُشْركين قَبِلوا ما شرَعَهُ شُركاؤُهُم لَهُم، وأقرّوه.

تَصْويرُ شِدَّةِ ارتباطِ المُشْرِكينَ بِشُرَكائِهِم

دلالَةُ الضَّميرِ في قَوْلِهِ: ﴿لَهُمۡ﴾:

الضَّمير في ﴿لَهُمۡ﴾ مِن قولِ اللّه ﷻ: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ راجِعٌ إلى المُشْركين باللّهِ تَعالى[4] الَّذين يُريدون الدُّنيا فحسبُ، وليسَ لَهُم إيمانٌ بالدّار الآخِرَةِ، ولِذا لا تَقْصِدُ نفوسُهُم شيئًا مِن ثوابِها.

ويجوزُ أن يُراد بِهِم الكُفّار المُعاصِرون للنَّبيِّ ﷺ، والأوَّل أعمُّ وأشمَلُ وأولى؛ لاندِراجِ الثّاني تحتَهُ[5].

إفادَةُ عُمومِ المُشْرِكينَ مَعَ اندِراجِ الكُفّارِ المُعاصِرينَ لِلتَّنْزيلِ

(1) القنوجي، فتح البيان: 12/ 294.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 19، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 5/ 80، وأبو حيان، البحر المحيط: 9/ 332، والآلوسي، روح المعاني: 13/ 28، والقنوجي، فتح البيان: 12/ 294.

(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 76.

(4) ابن جرير، جامع البيان: 21/ 522.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز: 5/ 32.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِلَفْظِ ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾:

انحراف أهل الشِّرْكِ ومُبالَغَتُهُم في الضَّلالِ

في التَّعبير بلَفْظِ الشُّركاء في قول الله تَعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ دون لَفْظِ (آلهة)، إيماءٌ إلى إيغالِهِم في الضَّلال والانحراف، وأنَّهُم لَم يَتَّخذوا مَعْبوداتٍ مُجَرَّدةً، بَلِ اتَّخذوا معبوداتٍ، وخلَعوا عَلَيها مِن أوصافِ الرُّبوبيَّة وصلاحيَّة تشريعِ الأحكام.

دلالَةُ التَّعبيرِ بِلَفظِ ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ جَمعًا:

حَيرَةُ المُشركينَ وتَعَدُّدُ مَقاصِدِهِم بَينَ شُرَكاءَ كُثُرٍ

جُمِعَ لفظُ ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ مِن قول الله ﷻ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾؛ للدَّلالة على كثرةِ الشُّركاء الَّذين اتَّخذَهُم المُشْركونَ مِن دونِ الله تَعالى، ويَدخُلُ في ذلك الأصنامُ والأوثانُ، وكلُّ مَن جَعَلوهُ شَريكًا لله سُبحانَه، ويجوزُ أن يَندَرِجَ معَ ذلكَ أيضًا: الشَّياطينُ والمُغْوون من النّاس[1]، وهذا فيهِ إشارَةٌ إلى عِظَمِ غَيِّهم وتفرُّق قَصْدِهِم بينَ شُرَكاء كثُرٍ، فَهُم حَيارى في إرضائهم، كما قال اللهُ تَعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [الزمر: 29].

دلالَةُ التَّنْكيرِ في قَوْلِهِ: ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾:

سُخْفُ عُقولِ المُشْرِكينَ

نُكِّر لفظ ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾ مِن قول الله سُبحانَه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾؛ للدَّلالَةِ عَلى التَّحقير والتَّهوين، ففيه إشارَةٌ إلى أنَّ هَؤُلاءِ الشُّركاء المَزْعومينَ ليسوا بذي قدرٍ مَعْروفٍ، وإنَّما هُم مَجاهيلُ غيرُ مَعْروفينَ بِشَيءٍ مِن خَصائصِ الألوهيَّةِ، وهذا يَقتَضي سُخْفَ عُقولِ مُتَّخذيهِم شُرَكاءَ.

دلالَةُ إضافَةِ الشُّرَكاءِ إلَيهِم في قَولِهِ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾:

بَيانُ كَونِهِم مَن أحْدَثَ عِبادَتَهُم مِن دونِ اللهِ تَعالى

أُضيفَ الشُّركاء إليهِم في قولِ الله تَعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ﴾؛

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 9/ 332.

لأنَّهُم هُم الذين أحدَثوا عِبادَتَهُم مِن دونِ اللهِ تَعالى، فأشْرَكوا بينَهُم وبينَ اللهِ سُبْحانَهُ في العِبادَةِ، واتَّخذوهُم شُرَكاءَ للهِ تَعالى[1].

سِرُّ التَّعبيرِ بِقَولِهِ: ﴿شَرَعُواْ﴾:

عَظَمَةُ ضَلالِ المُشْرِكينَ

اختارَ البيانُ القُرآنيُّ لفظَ الشَّرعِ في قولِ اللهِ سبحانهُ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾؛ لدِلالَتِها على وضْعِ الأحكامِ المُلْزِمَةِ، وذلكَ يُفيد أنَّ المُشْركينَ لَم يَكْتَفوا باتِّباعِ الباطِلِ، بَل تَجاوَزوا ذلك إلى لزومِهِم هذهِ الأحكامَ وجَعْلِها دينًا قويمًا، وهذا إبعادٌ مِنهُم في الكُفْرِ والضَّلالِ.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ الماضي ﴿شَرَعُواْ﴾:

رُسوخُ المُشْرِكينَ في الباطِلِ

عُبِّر بالفِعْلِ الماضي ﴿شَرَعُواْ﴾ مِن قولِ اللهِ تَعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾؛ للدَّلالَةِ على تحقُّقِ الفعلِ وتأكيدِ حُصولِهِ، ممّا يدلُّ على استقرارِ حالِ الابتداعِ ورُسوخِها عندَ أهلِ الشِّرك، فأفادَ ذَلِكَ أنَّ المُشركينَ قَدِ استَقَرّوا على اتِّباعِ تشريعاتٍ باطلةٍ أحدَثَها لَهُم أولياؤُهم مِن شَياطينِ الجنِّ والإنسِ، فكانَ التَّعبير بالفعلِ الماضي أبلغَ دلالةً على تماديهِم في الباطِلِ.

دلالَةُ تَقْديمِ الجارِّ والمَجْرورِ ﴿لَهُم﴾:

انفِرادُ الشُّرَكاءِ بِإضلالِ أتباعِهِم

قُدِّم الجارُّ والمجرورُ ﴿لَهُم﴾ من قولِ اللهِ تَعالى: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾؛ للدَّلالَةِ على القَصْرِ والاختِصاصِ، وأنَّ هَؤُلاءِ الشُّركاء شَرَعوا ضَلالَهُم لأتباعِهِم مِن أهلِ الشِّرك دونَ غَيْرِهم، ممّا يَقتَضي شدَّةَ إحداثِهِم لِهَذا الباطِلِ وانفِرادِهِم بإضلالِ أتباعِهِم.

سِرُّ تَكْرارِ شبه الجملة:

استِحقاقُ المُشركينَ التَّوبيخ

كُرِّر (لَهُمْ)؛ لإفادَةِ التَّوكيد، وللتَّسجيل على أهلِ الشِّرْكِ فيما سَلكوهُ مِن طُرُقِ الغواية، فكأنَّ النَّصَّ القرآنيَّ يُحيطُ بِهِم

(1) مكي، الهداية إلى بلوغ النهاية: 10/ 6582، والفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 27/ 592.

مِن كُلِّ جانِبٍ؛ لومًا لَهُم على ضَلالِهِم، وهَذا أدخَلُ في التَّوبيخ وأقْوى في الزَّجْر.

دلالَةُ حَرْفِ الجَرِّ ﴿مِّنَ﴾:

﴿مِّنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ بيانيَّة، وذلك لأنَّ فعلَ ﴿شَرَعُواْ﴾ يَرِدُ بِمَعْنى: سَنّوا لَهُم شرعًا، إلّا أنَّ فيه ضربًا مِنَ الإبهامِ، فجاء بيانُهُ أنَّه تشريعٌ دينيٌّ.

سِرُّ التَّعْبيرِ بِـ ﴿ٱلدِّينِ﴾:

عُبِّر بالدّين في قولِ اللّه تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ﴾ من باب المُشاكلَةِ، وذلكَ لأنَّ اللّه سُبحانَهُ بيَّن ما شرعَهُ مِنَ الدّين ممّا وصّى به الأنبياءَ جَميعًا، فذكَر أنَّ أعداءَ الأنبياءِ - وهُم أهلُ الشِّرك - شَرَعَ لهُم شركاؤُهم ما يتعبَّدون به، وليسَ ذلك بدينٍ على الحَقيقَةِ.

الشِّرْكُ لَيْسَ بِدينٍ عَلى الحَقيقَةِ

ويجوزُ أن يكونَ التَّعبير بالدّين من بابِ التَّهكُّم بهم[1]، وذلك على سبيل الاستعارة التَّهكُّميَّة، إذ شبَّه شعائرهم مع شركائهم بأنَّها من شعائر الدّين، وذلك على سبيل التَّهكُّم بهم؛ إذْ إنَّ الذي أحدثوهُ إنَّما هو ضَلالاتٌ تُضادُّ الدّينَ، وتُنافيهِ.

دلالَةُ (أل) في ﴿ٱلدِّينِ﴾:

(أل) في ﴿ٱلدِّينِ﴾ مِن قول اللّه ﷻ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ للجِنْسِ، والمَعْنى: شَرعوا لَهُم مِن جِنْسِ الدّينِ دينًا لَم يأذن اللّه تعالى بِشَرْعِهِ؛ إذ لَم يُرْسِل بِهِ رَسولًا مِنهُ[2]، وفي ذلك إيماءٌ إلى زَيْفِ ادِّعاء أهلِ الشِّرك وخُطورَةِ تَضْليلِهِم؛ إذْ إنَّهُم ألْبَسوا ضَلالاتِهِم لَبوسَ الدّين الحقِّ.

الإشارَةُ إلى خَطَرِ التَّضْليلِ وزَيْفِ الادِّعاءِ

(1) الهرري، تفسير حدائق الروح والريحان: 26/ 97.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 77.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِـ ﴿مَا﴾:

حَقارَةُ التَّشريعِ الباطِلِ

﴿مَا﴾ من قولِ اللهِ سُبْحانَه: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ اسمٌ موصولٌ في محل نصبٍ مفعولٌ بهِ، أي: الَّذي لَم يأذن به اللهُ تعالى، والمَعْنى: شرَعوا لَهُم مِنَ الدّينِ الذي لَم يأذَنِ اللهُ تعالى بشرعِهِ، وفي التَّعبير بالاسم المَوْصول تحقيرٌ لشأنِ هذا التَّشريع الباطلِ وحَطٌّ مِن شأنِه، وهو أليَقُ بسياقِ الإنكارِ عليهِم وتَوْبيخِهِم.

سِرُّ النَّفْيِ بِـ ﴿لَمْ﴾:

بَلاغَةُ النَّفْيِ الشّامِلِ لِكُلِّ زَمَنٍ ماضٍ

جاء النَّفي بـ ﴿لَمْ﴾ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾؛ لئلّا يُتوهَّم تقييدُ النَّفي بالماضي القَريب، بل يعُمُّ جميعَ أزمنَةِ المُضيِّ؛ إذ إنَّ ﴿لَمْ﴾ تنفي المُضارع، وتقلِبُ دِلالتَه إلى المُضيِّ[1].

سِرُّ التَّعْبيرِ بِالإذْنِ:

انتِفاءُ الإذنِ مُسْتَلزِمٌ انتِفاءَ الشَّرْعِ

عُبِّر بالإذنِ في قولِ اللهِ تَعالى: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾، مع أنَّ المُطابقَةَ تَقْتَضي أن يُقال لهم: شَرعوا لَهُم مِن الدّين ما لَم يَشْرَعْهُ اللهُ تَعالى، وذلك لأنَّ الإذنَ أعَمُّ مِنَ الشَّرع، ونفيُ الأعمِّ أخصُّ من نفي الأخصِّ؛ وذلك لأنَّ الشَّرع يستلزِمُ ثبوتَ ذلكَ، وجعله شَرْعًا عامًّا مستمرًّا، والإذنُ يستلزِمُ الأمرَ بِهِ[2].

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ المُضارِعِ المَنْفيِّ بِـ ﴿لَمْ﴾:

استِمرارُ نَفْيِ الإذنِ بِالشِّرْكِ

عُبِّر بالفِعْلِ المُضارع المَنْفيِّ بـ ﴿لَمْ﴾ في قولِ اللهِ تعالى: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾؛ للدَّلالة على الاستمرارِ، والمُراد استمرارُ النَّفي لا نفي الاستمرارِ، فإنَّ اللهَ تعالى لَم يأذَن بالشِّرك مُطْلَقًا، بل هو ممّا عُرِف قُبْحُه شرعًا وعقلًا، وما كان كذلك لا يأذَنُ اللهُ تعالى به بحالٍ، وفي التَّعبير بالمُضارِعِ المَنْفيِّ بـ ﴿لَمْ﴾ إيماءٌ إلى

(1) السامرائي، معاني النحو: 4/ 570.
(2) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 4/ 4.

أنَّ الشُّركاء المَزْعومين لَم يكونوا بأهلٍ للتَّشريع في الماضي، ولا هُم كذلكَ في الحالِ ولا الاستِقبالِ.

مَعْنى الباءِ في ﴿بِهِ﴾ ودلالَتُها:

التَّشْريعُ حَقٌّ للهِ تَعالى وحْدَهُ

الباءُ في ﴿بِهِ﴾ من قولِ اللّه تَعالى: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ تدلُّ على الإلصاقِ - كما هو الأصلُ فيها - وفي هذا إيماءٌ إلى الصِّلة الشَّديدة بين الإذنِ في الشَّرع وبين اللّه ﷻ، وأنَّه لا يَمْلِكُ حقَّ التَّشريع إلّا اللّه سُبْحانَه، فتشريعُ الشُّركاء لأهل الشِّرك دينًا تشريعٌ باطلٌ؛ لكونِهم تلبَّسوا بِما لا سُلْطانَ لَهُم عليهِ.

سِرُّ تَقْديمِ الجارِّ والمَجْرورِ ﴿بِهِ﴾:

استِهْجانُ التَّشْريعِ الباطِلِ واستِقباحُهُ

قُدِّم الجارُّ والمجرورُ ﴿بِهِ﴾ من قولِ اللّه تعالى: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾؛ لإفادة الاهتِمام بالمُقَدَّم، وهو التَّشريعُ الباطلُ الذي جاء نفيهُ، وذلك يُبْرِزُ استهجانَ الأمرِ واستِقباحَهُ ابتداءً، فيكون أشَدَّ في التَّوبيخ وأبلَغَ في التَّقريعِ.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بالاسمِ الأحْسَنِ ﴿ٱللَّهُ﴾:

المُبالَغَةُ في إبطالِ التَّشْريعِ الفاسِدِ

في التَّعبير بالاسمِ الأحسَنِ ﴿ٱللَّهُ﴾ من قولِ اللّه ﷻ: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ تعظيمٌ للرَّدِّ على أهل الشِّرك، ومبالغةٌ في إبطالِ ذلك التَّشريع الفاسِد؛ وذلك لأنَّ الاسمَ الأحسنَ ﴿ٱللَّهُ﴾ جامِعٌ لأوصافِ الجَلال والكمال والعظمَةِ، ولا يَصْدُرُ مِنَ العَظيم إلّا عظيمٌ.

دلالَةُ الواوِ في قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْلَا﴾:

تَهديدُ المُشْرِكينَ بَعْدَ بَيانِ ضَلالِهِم

الواوُ في ﴿وَلَوْلَا﴾ من قول اللّهِ سُبْحانَه: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْۗ﴾ عاطفةٌ[1] الجملَةَ بعدَها على جُمْلَة: ﴿شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾؛ لِما بينَهُما مِنَ التَّوسُّط بين الكمالَيْنِ؛ إذِ

(1) الدرويش، إعراب القرآن وبيانه: 9/ 28.

الجُمْلَتان خبريَّتان، وبينَهُما تناسُبٌ في المَعْنى؛ لِوُرودِ الثّانية تَهديدًا لأهلِ الشِّرك المذكورين في الجملةِ الأولى.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِ (لَوْلا):

شُمولُ قُدْرَةِ اللهِ تَعالى وعَظيمُ حِكْمَتِهِ

(لولا) في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ حرف امتناع لوجودٍ، وهي مفيدةٌ معنى الشَّرْط، وجوابُه: (قُضيَ بَيْنَهُمْ)، وفي التَّعبير بالشَّرط إيماءٌ إلى عظمةِ قُدْرَةِ اللهِ سُبْحانَهُ وجليلِ حِكْمَته، وأنَّ تأخيرَ القَضاء بينَهُم ليسَ عَن عجزٍ، وإنَّما ذلك ناشِئٌ عَن حِكْمَةٍ بَديعةٍ في هذا التَّأخير.

دلالَةُ إضافَةِ ﴿كَلِمَةُ﴾ إلى ﴿ٱلْفَصْلِ﴾:

عَظَمَةُ اللهِ تَعالى في التَّدْبيرِ والحُكْمِ

إضافَةُ ﴿كَلِمَةُ﴾ إلى ﴿ٱلْفَصْلِ﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ إضافةٌ يُراد بها التَّعيين، وأنَّ المراد بالكلمة: قضاءُ اللهِ تعالى السّابقُ، وفي هذا إيماءٌ إلى عظمة الله سُبحانه في تدبيرِه وحُكمه بينَ العِبادِ.

دلالَةُ إفْرادِ لَفْظِ ﴿كَلِمَةُ﴾:

تَحَقُّقُ الأمْرِ الإلَهيِّ وعَدَمُ تَخَلُّفِهِ

أُفْرِدت لفظة ﴿كَلِمَةُ﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾؛ للدَّلالة على أنَّ الأمر الإلهيَّ يَنْفُذُ بقَوْلٍ واحدٍ، سواءٌ أتعلَّق ذلك بتحقيقِ أمرٍ أم بتأجيله، وهذا يدلُّ على جلالةِ التَّدبير الإلهيِّ وسُموِّ حُكْمِه.

سِرُّ التَّعْبيرِ بِالفَصْلِ دونَ القَضاءِ أوِ الحُكْمِ:

الدَّلالَةُ عَلى حَسْمِ الحُكْمِ وإنْفاذِهِ

عُبِّر بالفصل في قولِ الله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ دون القضاءِ أو الحكم؛ لكونِ ﴿ٱلْفَصْلِ﴾ أبلغَ في الدَّلالة على الحَسْم والتَّمييز بين الحقِّ والباطل، وقَطْعِ النِّزاع بين المُتخاصِمَيْن، بخلاف الحُكْم فإنَّه قد لا يكونُ مُلْزِمًا، والقضاءُ قد يُؤخَّرُ، فكانَ التَّعبير بالفصلِ أدلَّ على حَسْمِ الحُكْمِ وإنفاذِه.

دلالَةُ (أل) في ﴿ٱلۡفَصۡلِ﴾:

(أل) في ﴿ٱلۡفَصۡلِ﴾ من قول الله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ﴾ تدلُّ على الكمالِ، فَهو الفَصْلُ الكامِلُ الَّذي يُمَيِّز بينَ الحقِّ والباطلِ أتمَّ تَمييزٍ وأبينَهُ.

دلالَةُ اللّامِ في ﴿لَقُضِيَ﴾:

اللّام في ﴿لَقُضِيَ﴾ مِن قول الله ﷻ: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ﴾ واقعَةٌ في جَواب الشَّرط غيرِ الجازِم، فَهيَ تومِئُ إلى التَّرابط المَعْنَويِّ بين القَضاء بينَ العِبادِ وتقدير الله تَعالى السّابق، وأنَّ الله سُبْحانَهُ إنَّما أخَّر القضاءَ بينَهُم لحكمةٍ بديعةٍ مودَعَةٍ في تَقْديره الأوَّل.

التَّرابُطُ بَيْنَ القَضاءِ والتَّقْديرِ السّابِقِ

سِرُّ التَّعْبيرِ بِالقَضاءِ في قَوْلِهِ: ﴿لَقُضِيَ﴾:

جاءَ التَّعبير بالقَضاء في قولِ الله تَعالى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ﴾؛ لِما يتضمَّنه لفظُ القَضاء مِنَ الحَسْم والإنفاذ، وفيه إيماءٌ إلى أنَّ هذا القضاءَ قريبٌ وقوعُهُ لولا أنَّ حِكمة الله سُبْحانَهُ اقتَضَت تأجيلَهُ.

قُرْبُ الإنْفاذِ لَولا الحِكْمَةُ في التَّأْجيلِ

سِرُّ التَّعْبيرِ بِالفِعْلِ الماضي مَبْنيًّا لِلمَفْعولِ (قُضِيَ):

عُبِّر بالفعل الماضي مبنيًّا للمفعولِ (قُضي) في قول الله تَعالى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ﴾؛ للإشارة إلى هوان شأنِ المُشْركينَ[1] وعَجْزِهم عَن مُقاومَةِ العَذاب أو الفرارِ مِنْهُ، وفيه إيماءٌ إلى عظمةِ الله تعالى سُبْحانَهُ بَطَيِّ ذِكْرِهِ لفظًا؛ لأنَّه لا يَقْضي – على الحقيقة – إلّا هو ﷻ.

هَوانُ المُشْرِكينَ وعَجْزُهُم

دلالَةُ التَّعبيرِ بِالظَّرفيَّةِ ﴿بَيۡنَهُمۡۗ﴾:

في التَّعبيرِ بالظَّرفيَّة ﴿بَيۡنَهُمۡۗ﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ﴾ إشارةٌ إلى الفَصْلِ والتَّمييز بينَ المُختَلِفين

العَدْلُ الإلَهيُّ في الحُكْمِ بَينَ المُتَنازِعينَ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 292.

المُتنازِعين، وهُم أهلُ الحقِّ وأهل الباطل، وفي ذلك دلالةٌ على شُمول القَضاء ممّا يَسْتَلْزِمُ ثبوتَ العَدالَةِ الإلهيَّة في الحُكْمِ بينَ الخلائقِ.

بَيانُ مَرْجِعِ الضَّميرِ في ﴿بَيْنَهُمْ﴾:

زَيْـفُ الشُّـرَكـاءِ وهَوانُ أمرِهِم

الضَّمير في ﴿بَيْنَهُمْ﴾ في قول الله ﷻ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾ راجعٌ إلى المُؤْمِنين والمُشْركين، ويجوز أن يكونَ مرجعُ الضَّمير المُشْركين وشركاءَهُم[1]، وفيه على الوجهِ الأوَّل إبرازٌ للعَدالَة الرَّبّانيَّة في الفَصْلِ بين الفريقَيْن المُخْتَلِفَيْن في الإيمان والكُفْر، وعلى الوجهِ الآخر فيهِ إظهارٌ لسَخافَةِ عُقول المُشْركين وبيانٌ لانحرافِها؛ إذ سَيُقْضى بينَهُم وبينَ ما عَبدوهُم مِنَ الله تعالى؛ ليبرُزَ زَيْفُ الشُّركاء وهوانُ شأنِهم.

دلالَةُ الواوِ في قَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّ﴾:

تَحَقُّقُ المُؤاخَذَةِ رُغْـمَ تَـأْخـيرِ العَذابِ

الواوُ في ﴿وَإِنَّ﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ عاطفةٌ الجملةَ بعدَها على جُمْلَةِ: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ﴾؛ لِما بينَهُما مِنَ التَّوسُّط بين الكمالَيْن؛ إذِ الجُمْلَتانِ خبريَّتان، وبينَهُما تناسُبٌ في المَعْنى، وذلك أنَّ الجُمْلَةَ الثّانية جاءت لتَحْقيقِ إمهالِهم إلى أجلٍ مُسَمّى، وأنَّ تأخيرَ العذاب عَنْهُم لا يَجْعَلُهُم مُفْلِتين مِن المُؤاخذَةِ بسبَبِ ظُلْمِهم[2].

سِرُّ التَّأْكيدِ بِـ (إنَّ) والجُمْلَةِ الاسميَّةِ:

الـرَّدُّ عَـلى إنكـارِ المُشْرِكينَ

أُكِّد قول اللهِ سُبْحانَهُ: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ بـ (إنَّ) واسميَّة الجملةِ؛ لأنَّ الخبرَ موجَّه إلى أهلِ الشِّرك، وهم يَسمَعونَ هَذا الكلامَ، ويَعْلمونَ أنَّهُم المَقصودونَ بهِ، والحالُ أنَّهُم يُنْكِرون أن يقعَ بِهِم العذابُ، فأُكِّد الكلامُ لَهُم مُقارعةً لإنكارِهِم[3].

(1) القِنّوجي، فتح البيان: 12/ 295.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 77.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 17/ 292، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 25/ 77.

دلالَةُ التَّعْبيرِ بِالظّالِمينَ دونَ المُشْرِكينَ:

الجَمْعُ بَيْنَ خُصوصِ الشِّرْكِ وعُمومِ صوَرِ الظُّلْمِ

في التَّعبير بـ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ دونَ (المُشْرِكينَ) مِن قولِ اللّه تَعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ تعليقٌ للوَعيدِ باللَّفظ الأعمِّ الأشمَل؛ إذ عُلِّق تعذيبُهُم العذابَ الأليمَ على جميعِ صوَرِ ظُلْمِهِم الَّتي تَلَبَّسوا بها، وأعَظَمُها: الشِّرْكُ؛ إذ هو أعظمُ الظُّلم، فكان في التَّعبير بالظُّلم دون الشِّرك جمعٌ بين الخُصوص والعُموم، فهو يُشير إلى شِرْكِهِم أصالةً، وإلى سائِرِ مَظاهِرِ ظُلْمِهِم، سواءٌ أتعلَّق ذلك بِظُلْمِهِم أنفسَهُم أم بِظُلْمِهِم الخلقَ.

دلالَةُ التَّعْبيرِ عَنِ الظُّلْمِ بالاسمِ دونَ الفِعْلِ:

بَيانُ استِحقاقِهِمُ العَذابَ الأليمَ

عُبِّر عن الظُّلم بالاسمِ دونَ الفعلِ في قول اللّه تَعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، فلم يَرِد في النَّظْم القُرآنيِّ: (وإنَّ الذين يظلمون)؛ لِما يدُلُّ عليه الاسمُ مِنَ الثُّبوت والدَّوام، ممّا يَقْتَضي أنَّ الظُّلم فيهم صِفَةٌ راسخةٌ لا أمرٌ عارضٌ، وهذا أدلُّ على استِحقاقِهِم العذابَ الأليمَ.

دلالَةُ تَقْديمِ الجارِّ والمَجْرورِ ﴿لَهُمْ﴾:

لَيسَ لِلظّالِمينَ نَصيبٌ حَسَنٌ في الآخِرَةِ

قُدِّم الجارُّ والمجرورُ ﴿لَهُمْ﴾ في قول اللّه تَعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ لإفادة القصر والاختصاص، والمَعْنى: أنَّ الظّالِمين ليسَ لَهُم نصيبٌ في الآخرةِ إلّا العذاب المُؤْلِم الشَّديد.

سِرُّ وصْفِ العَذابِ بِالأَلَمِ دونَ العَظَمَةِ أوِ الشِّدَّةِ:

دِقَّةُ البَيانِ القُرآنيِّ في اختيارِ الألفاظِ المُلائِمَةِ لِسياقاتِها

وَصْفُ العذابِ بالأليم في قولِ اللّهِ تَعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ لِما في الظُّلْم مِنَ الإيلام، فالشِّرك باللّه تعالى يُؤلم نفوسَ المَوَحِّدين، وظُلْمُ النَّفسِ يُؤلِمُها ذاتَها، وظُلْمُ الخَلق مؤلِمٌ لهم، فكلُّ هذا اقتَضى أن يكونَ جزاءُ الظّالمين عذابًا أليمًا، فقال سُبْحانَه: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ ليكونَ الجزاءُ مِن جِنْسِ العَمَل.

دلالَةُ التَّنْكيرِ في ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾:

نُكِّر ﴿عَذَابٌ﴾ ووُصِفَ بـ﴿أَلِيمٌ﴾ مِن قول اللّه سُبْحانَه: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾؛ لإفادة التَّعظيم والتَّهويل، ممّا يَجْعَلُهُ أبلغَ في التَّهديد وأشَدَّ في التَّخويف.

❁ الفُروقُ المُعجَميَّةُ:

الدّينُ والمِلَّةُ:

بينَ المِلَّةِ والدّينِ فَرْقانِ[1]:

المِلَّةُ اسمٌ لِجُمْلَةِ الشَّريعَةِ

أوَّلُهُما: أنَّ المِلَّةَ اسمٌ لجملةِ الشَّريعَةِ، بخلاف الدّينِ فهو اسمٌ لما عليهِ كُلُّ واحدٍ من أهلِ الشَّريعةِ، ولذا يُقالُ: فلانٌ حسنُ الدّين، ولا يُقال حسنُ المِلَّةِ، بَل يُقالُ: هوَ مِن أهلِ المِلَّةِ، ويُطْلَقُ الدّين أيضًا على جملَةِ الشَّريعَةِ، كقولِ اللّهِ سُبحانَهُ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: 19].

ثانيهما: أنَّ المِلَّةَ لا تُضافُ إلّا إلى النَّبيِّ الذي تُنْسَبُ إلَيْه، كقولِ اللّهِ سُبحانَهُ: ﴿فَٱتَّبِعُواْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: 95]، ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ﴾ [يوسف: 38]، ولا تَكادُ توجَدُ مُضافَةً إلى اللّهِ ﷻ، ولا إلى آحادِ أُمَّةٍ غَيْرِ النَّبيِّ.

وذكر العسْكَريُّ[2] أنَّ المِلَّةَ اسمٌ للشَّرائعِ مع الإقرارِ باللّهِ سُبحانَهُ، بخلافِ الدّين فهو ما يذهبُ إليه الإنسانُ معتقدًا أنَّه يُقرِّبُهُ إلى اللّهِ تَعالى؛ وإن لم يكُنْ فيه شرائعُ، وفرَّع على هذا أنَّ المِلَّة أعمُّ من الدّين، فكلُّ ملَّةٍ دينٌ، وليسَ كلُّ دينٍ ملَّةً، وذلك لأنَّ النَّصرانيَّةَ - مثلًا - ملَّةٌ، بخلاف الشِّرْكِ فهو دينٌ، وليسَ ملَّةً، ثُمَّ لمّا كان هذا مُشْكِلًا؛ ذكَرَ بأنَّ اللَّفْظتينِ تتقارَضانِ، بأن تُطْلَقَ إحْداهُما مَوْضِعَ الأُخْرى.

وهذا فيه نَظَرٌ؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ كُلَّ لفظةٍ لها دِلالَتُها الَّتي تختصُّ

(1) الرّاغب، المفردات الكريم: (ملل)، والعسكري، الفروق اللغوية، ص: 220.
(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 220.

بها، لا يُعْدَلُ عن هذا إلّا لدليلٍ قويٍّ، ولا دليلَ يدلُّ على الفرقِ الَّذي مالَ إليهِ، بل إنَّ ظاهرَ آيةِ يوسُفَ عليه السلام تردُّ هذا الفرقَ، فإنَّ فيها: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [يوسف: 37]، فسمَّى ما هُم عليهِ ملَّةً، مع التَّنصيص على عَدَمِ إيمانِهم باللهِ ﷻ ولا باليومِ الآخِرِ، وهذا عينُ الشِّرْكِ.

القَضاءُ والحُكْمُ:

في التَّفريقِ بينَ القَضاء والحُكْمِ مَسْلكان[1]:

الحُكْمُ أعَمُّ مِنَ القَضاءِ

أوَّلُهما: أنَّ القضاءَ يَقتَضي فَصلَ الأمرِ فَصلًا تامًّا، بخلافِ الحُكمِ فإنَّه يَقتَضي المَنْعَ مِن الخُصومَةِ؛ إذ أصلُ الحُكْمِ دالٌّ على المَنْعِ، فيكونُ الحُكْمُ أعمَّ مِنَ القَضاء؛ لأنَّ المَنْعَ مِنَ الخُصومَةِ قَد يكونُ بغيرِ قضاءٍ.

والآخَرُ: أنَّ الحُكم فصلُ الأمرِ على الأحكامِ بِما يَقْتَضيهِ الشَّرع والعَقْلُ، ولِذا إذا قيلَ: حَكَمَ فلانٌ بالباطِلِ، فإنَّ المُرادَ: أنَّه جعل الباطِلَ مَوْضِعَ الحقِّ، ويُستعمَلُ الحُكْمُ في مَواضِعَ لا يُستَعمَلُ فيها القضاءُ، فيكون الحُكمُ أعمَّ مِنَ القَضاءِ أيضًا.

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 190.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"